



اتحاد المصارف العربية
Union of Arab Banks

كلمة

الأستاذ محمد محمود الأتربي

رئيس مجلس الإدارة
اتحاد المصارف العربية

في حفل إفتتاح

« الملتقى السنوي لمدراء الإلتزام في المصارف العربية »

8-6 حزيران/يونيو 2024
شرم الشيخ / جمهورية مصر العربية

معالي الأستاذ حسن عبدالله، محافظ البنك المركزي المصري
ممثلاً بسعادة الدكتور أشرف بهي الدين – وكيل المحافظ

معالي اللواء خالد فودة، محافظ جنوب سيناء

سعادة الأستاذ سليمان بن رشيد الجبرين، الرئيس التنفيذي - مجموعة

العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENATATF

سعادة الدكتور حاتم علي، مدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات

والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي

السادة الخبراء والمتحدثين

أيها الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسعدني بداية أن أرحب بكم جميعاً في بلدكم الثاني مصر، وفي مدينة شرم

الشيخ التي تسعد دائماً بحضوركم، وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى معالي

محافظ البنك المركزي المصري الأستاذ حسن عبدالله، على رعايته الكريمة

لهذا الملتقى وعلى التعاون الدائم الذي نلقاه من البنك المركزي المصري

بتوجيهاته المقدرة، وإلى سعادة اللواء خالد فودة، محافظ جنوب سيناء، على

دعمه لنشاطات الإتحاد، وعلى حسن الاستقبال وكرم الضيافة، والشكر

والتقدير موصولين إلى وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على

تعاونهم ودعمهم لنشاط إتحاد المصارف العربية، وإلى وسعادة الدكتور حاتم علي، وسعادة الأستاذ سليمان بن رشيد الجبرين، وإلى السادة مدراء الإلتزام في مصارفنا العربية على تشریفنا بحضورهم ومشاركتهم في أعمال هذا الملتقى، الذي يتناول آخر المستجدات المتعلقة بتعزيز الامتثال لتشريعات وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وضمان حماية البيانات المصرفية، والذي يشكّل منصة عالية المستوى لمناقشة محاور في غاية الأهمية تتناول أبرز المستجدات في المعايير الدولية والتشريعات الوطنية التي تعمل على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى مناقشة معوقات الامتثال لهذه المعايير، وأفضل الممارسات لمواجهتها.

كما يتناول هذا الملتقى تجارب الدول العربية في مجال استخدام النظم التكنولوجية الحديثة لضمان حماية البيانات في المصارف، ويعرض لأبرز التحديات التي تواجه القطاع الخاص في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأفضل الممارسات لمواجهتها، خصوصاً في ظل هذا التحوّل المتسارع نحو الرقمنة، والمزيد من الإعتماد على التكنولوجيا في إجراء العمليات المصرفية.

وكما تعلمون أيها السادة، فإن المصارف هي الأكثر استهدافاً لتنفيذ الجرائم المالية وغسل الأموال، كونها الوسيلة والأداة الرئيسية وخط الدفاع الأول لمكافحة هذه الجرائم، شرط أن تمتلك المصارف الموارد والخبرة والمعرفة الكافية والعميقة بالآليات والقنوات لمكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

وهذا ما يسعى إتحاد المصارف العربية إلى تحقيقه من خلال هذا الملتقى والملتقيات السابقة، حيث خصّص حيزاً مهماً من فعالياته للإضاءة على هذه الآفة الخطيرة، وبالتعاون المستمر بينه وبين المؤسسات الإقليمية والدولية المعنية عبر عقد المؤتمرات والمنتديات والملتقيات التي عقدها خلال السنوات الأخيرة. وهدفنا الرئيسي من هذه النشاطات هو تعزيز الوعي، وتفعيل الإجراءات في مجال مكافحة هذه الآفة الخطيرة، من خلال التعرف على القواعد الدولية الجديدة وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، بما فيها التعاون مع المؤسسات الأمنية والقضائية العربية بهدف حماية القطاع المصرفي العربي، والحفاظ على العلاقات بين المصارف العربية والمصارف المراسلة.

أيها الحضور الكريم،،،

تواجه المصارف والمؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم، متطلبات تنظيمية متزايدة ومعقدة، وتدقيقاً متزايداً على أطر الامتثال الخاصة بها، لا سيما بمسائل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتفرض هذه البيئة التنظيمية المعقدة والمتطلبة للغاية المزيد من الضغوطات على المصارف، تتمثل بضرورة الامتثال للقوانين والتشريعات الدولية، وفي الوقت عينه متطلبات تحقيق الشمول المالي، وتمويل الشركات الصغيرة المتوسطة، ورواد الأعمال، وتسهيل التمويلات المالية، وتمويل التجارة والاستثمار، وفي هذا المجال، فقد حققت بعض دولنا العربية تقدماً لافتاً في تعزيز نظامها المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تنفيذ القوانين الدولية وخاصةً قوانين إعرف عميلك، والتحقيق في الجرائم المالية، وإجراء أنشطة للتوعية بشأن الالتزامات المتعلقة بإجراءات الحظر المالي ونقل الأموال، فيما لا تزال بعض الدول تواجه تحديات كبيرة لحماية أنظمتها المالية من مخاطر عقوبات محتملة، وقد تعرّض عدد من المؤسسات المالية، ومنصات تداول الأصول المشفرة حول العالم إلى عقوبات مالية من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأميركي بسبب انتهاكها وعدم امتثالها للقوانين المرعية الإجراء.

أيها الحضور الكريم،،،

إن هذا الملتقى ليس الأول لإتحاد المصارف العربية، ولن يكون الأخير، فهذه المسيرة مستمرة لتنسيق الجهود مع مصارفنا العربية، ومؤسساتنا الرقابية، والمؤسسات القضائية والأمنية العربية، بهدف حماية القطاع المصرفي والمالي العربي من مخاطر الجرائم المالية، والحرص على إعطاء الأهمية القصوى لموضوع الامتثال للقوانين والتشريعات الدولية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ضمن نشاطاتنا ومؤتمراتنا ومنتدياتنا، باعتبارها من المخاطر التي تؤثر على المهنة المصرفية العربية، وعلى العلاقات بين القطاع المصرفي العربي، والمصارف المراسلة الدولية، ولا سيما أيضاً، الجهات الرقابية الدولية، حيث أنّ التطبيق الفعّال لهذه القوانين، يستوجب الاعتماد على مختلف الخبرات والكفاءات التي تتوفر لدى كافة القطاعات المعنية، وهو ما يقتضي تأهيل الموارد البشرية العاملة في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة، ويستدعي إعداد وتنفيذ برامج تدريبية، وتأهيل الأشخاص الذين أسند لهم القانون مهمة مكافحة أو مراقبة الأنشطة المالية، وتحركات الأموال، ومهمة إبلاغ الجهات القضائية والأمنية المختصة عن الأنشطة المشبوهة، وعلى رأسها تمويل الإرهاب.

أيها الحضور الكريم،،،

لا أودّ الإطالة عليكم، واسمحوا لي أنّ أجدّد شكري وتقديري لكم جميعاً على حضوركم فعاليات هذا الملتقى، كما أجدّد شكري وتقديري لمعالي محافظ البنك المركزي المصري الأستاذ حسن عبدالله، وأسأل الله تعالى لهذا الملتقى أن يحقق الأهداف المرجوة منه وأن يلهمنا جميعاً إلى الخروج بتوصيات عملية على طريق تطوير وتعزيز أداء مصرفيينا العرب في قضايا الامتثال ومكافحة الجرائم المالية.

وأشكر لكم إصغائكم،،،